جلسة كروب واتسآب ((ست ساعات)) – في 2020/3/20

موضوعا الجلسة:

1 - التحديات التي تواجه مرشح الحكومة المؤقتة الجديدة.

2 - خصوصية واهمية مرحلة الحكومة المؤقتة في حياة الدولة العراقية.

قدم الاستاذ **السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي** الدبلوماسي وسفير العراق السابق لدى اليابان والولايات المتحدة الامريكية مداخلته حول الموضوعين، وكما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم،، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته..

اتشرف بقبول الدعوة لحضور هذا الملتقى والحديث بشأن بعض المحاور المهمة الأساسية، ومن الضروري ان اشكر د.عامرة البلداوي على دعوتها وارجو الموفقية لها ولكم. ساحاول ان يكون الحديث بحدود (15-20 دقيقة) بشأن (خصوصيات المرحلة وتحدياتها) ومنطلق اي مرشح لقيادة سفينة الدولة العراقية على المستوى التنفيذي في هذه المرحلة الحرجة، وسيكون حديثي عبر المحاور التالية والتي تعتبر تحديات مهمة أمام المرشح:-

1 - محور الشعب ومتطلباته.

2 - محور القدرات الذاتية للمرشح.

3 - محور الكيانات السياسية.

4 - محور المتظاهرين وحراكهم.

5 - محور متعلق بأولويات برنامج المرشح مثل الانتخابات وغيرها.

6 - محور قدرة المرشح على ادارة التحديات التي تواجهه مثل قضية الاقتصاد الريعي وغيرها.

7 - محور الجغرافية السياسية (جيوبولتيك) والعلاقات الاقتصادية والسياسية وطبيعة ادارة المنطقة.

هذه المحاور بطبيعتها قد يقول البعض أنها كثيرة ومتشعبة بتفاصيلها، وانا اقول صحيح ولكن ادارة العراق تختلف عن ادارات اخرى إذ ان هناك تركة ثقيلة وهناك واقع ديناميكي حيوي، هناك ضعف لمكونات او كيانات اساسية في المجتمع مثل الدولة ومؤسساتها واحزاب وصراعاتها وديموقراطية حديثة وواقع جيوسياسي مرهق، وموضوع خروج ودخول الامريكيين ومواجهة كيان داعش الإرهابي، فضلاً عن عملية صيرورة الديموقراطية وحراكها وتأثيرها وتداعياتها ونتاجات التظاهرات والحركة المجتمعية في نهاية العام الماضي كظاهرة جديدة او كعنصر اساسي، لذلك من الضروري ان تكون المحاور أعلاه متعددة وان تكون معقدة، ويجب أن ننظر لها كنوع من الشمولية وتكمل احداها الاخرى، ويعني ذلك ان التعاطي والتفاعلات الداخلية والخارجية تؤدي الى الوضع الداخلي وسوف يكون محوراً للحديث كذلك.

هناك محور اخر هو خصوصية المرحلة الذي نعيشها، وهي حوالي 4 او 5 محاور متعلقة بها، وجيوسياسية خصوصيتها والقوة الموضوعية والظروف التي تجعل اي واحد يكون مرشحاً والقوة الذاتية بنجاح هذا المرشح. فضلاً عن آليات تعاطيه (اي المرشح) مع التحديات الاساسية مثل التظاهرات وتعقيدات العقد الاجتماعي، واخيراً اهمية النظر الى الجيوسياسية المتغيرة الآن وكيف ان هذا شيء مهم ايضاً مثلاً لدينا (فايروس كورونا) وقضايا اخرى قد اتحدث عنه بتفصيل أكثر اليوم.

ذكرت في محور التحديات ان هناك مجموعة محاور جزئية وثانوية منبثقة من المحور الاساسي الذي سميناه بالتحديات، هناك التحدي الأول المتعلق بالمتظاهرين. المتظاهرون من جانب التحدي الأهم انهم كسروا حاجز الخوف او ظاهرة الصمت وانا اسميهم الاقلية الناطقة، مقابل هناك اغلبية صامتة بالدولة وفي المجتمع العراقي، فلا استطيع ان انظر لهم بانهم الشعب، ولا استطيع ان اتجاهلهم واقول انهم حركة قليلة، ديمومتهم وحيويتهم تمثّل العطاء والتضحية التي قدموها والتي عكست ان هناك قطاع من المجتمع منزعج بعقده الاجتماعي وعقده مع الدولة ويبحث عن شيء جديد، قسم منهم متطلباتهم هي توفير العمل والخدمات وغيرها والقسم الاخر وهي الطبقة الوسطى او الطلبة وليس لديهم مشكلة عمل انما يبحثون عن وطن او أي مفردة اخرى من هذه المفردات والاوسام (الهاشتاكات) في مواقع التواصل الاجتماعي التي صدرت عنهم والتي اصبحت بالنتيجة تمثّل تحدياً اساسياً متعلق بقطاع أو جزء حيوي من المجتمع ويبحث عن نظام جديد يلبي متطلباته، مجتمع يبحث عن تعاطي جديد للدولة لتلبية متطلباته، لا اقصد النظام السياسي، انما كيف تتعاطى الحكومة معهم.

التحدي الثاني هو الكيانات السياسية التي تمر بمرحلة تشتت وضعف رؤاها المشتركة، وتمر بمرحلة بعيدة عن الواقع لا تلبي احتياجات ومتطلبات الشعب، وتمر بمرحلة التعدد وعددها العددي والنوعي يعني شيء غير قليل، وهو البعد الثاني، الذي هو بكل ذاته يعكس تحديات لا يستطيع اي رئيس وزراء او أي فريق سياسي او دولة اخرى تتعامل مع العراق من دون وجود رؤى لديها لهذا الجانب.

التحدي الثالث اسميه القدرات الذاتية لشخص رئيس الوزراء وفريقه من حيث مدى القدرة على ان يكونوا شموليون اي بمعنى قدرتهم على ادارة التعقيد وحسن ادارته واستيعابه بدون اللجوء الى تبسيطه لانه سيفقد الكثير من خصاله، فضلاً عن مدى طموحهم وحيويتهم أي بعنوان برنامج سياسي وليس فقط الحكم، وهل لديهم تفاعل وثقافة التعامل مع التعقيدات الموجودة وقدرتهم على التواصل وفهم جوهر المشكلات وليس ظواهرها فقط، وهل عندهم الادراك الكافي للتعاطي مع الشارع ومع الاطراف السياسية، لان القضية ليست قدرة المرشح الذاتية فقط وانما قدرة وقوة فريقه ايضاً بمعنى عمق هذا الفريق وعدده وشموليته.

التحدي الرابع المهم متعلق بالشعب او الأغلبية الصامتة، الذي يبحث عن عقد جديد نظراً لوجود نوع من التعقيدات لديه بشأن علاقته مع الحاكم، وهو يبحث عن واقعية الدولة معه اي بدون وعود، وايضاً هناك سؤال اساسي لهم وهو ((هل الاصلاح منهج في تعاملهم مع الدولة والطبقة السياسية ام الثورة؟ يعني هل يصبرون وهم ضامنين ان هناك تحرك ام لا؟))، وقد فقدوا الثقة في هذا الجانب، وبالنتيجة هم معزولين عن الدولة ويبحثون عن حل جذري آخر، وهو ايضاً تحدي أساسي.

التحدي الخامس اسميه تحدي ادارة الدولة المتعلق بالبحث عن مصادر جديدة لموازنة الدولة، والابتعاد عن الاقتصاد الريعي وهي مهمة وتركة ثقيلة للدولة، فضلاً عن طبيعة التعامل مع بعضهم في هذا الشأن ومع غيرهم، اي يحتاج القدرة على ادارة هذا التعقيد وتركة القوانين والتشريعات النظم والاوامر الديوانية والتعليمات وغيرها، باختصار ان هذه الدولة تواجهها تحديات كبيرة وليست بنظام طبيعي.

التحدي السادس متعلق بإقامة انتخابات كأولوية فهل الاحزاب ونظام وقانون الاحزاب بقدر التحدي؟ وهل المفوضية جاهزة ولديها الاستعداد والتحدي لإجراء الانتخابات وهل تتوفر البنى التحتية لهذا الغرض؟ لا أعتقد. هل قانون الاحزاب هو ذاته قانون الانتخابات اصبح صحيحاً يعني ان هناك قانون احزاب وقانون انتخابات وقانون صحافة وغيرها تعطي المنظومة الديموقراطية التوقيتات الموجودة الآن لكن لا توجد دلائل معتمدة رسمياً وقانوناياً في هذا الجانب يمكننا الاستناد اليها في حديثنا وبالنتيجة هناك متغيرات تحصل وتغيرات قد تكون غير واضحة وهذا تحدي كبير وهناك حقبة انتخابات حديثة.

التحدي السابع هو الجغرافية السياسية والتي تتعلق بعلاقتنا مع الولايات المتحدة وعلاقتنا مع ايران، وعلاقة ايران مع الولايات المتحدة، وعلاقتنا مع دول الخليج العربي ودول الجوار والمتغيرات العالمية التي تحصل، فهل لدينا القدرة على التواصل وفهم هذا التعقيد والتعاطي معه. هذا كله لا استطيع ان اقول انه سيكون في اليوم الثالث او الرابع من تولي الحكم، ولا ثاني يوم او اليوم نفسه لأنه موجود فضلاً عن ان هذه الملفات قسم منها مفتوحة وتحتاج اغلاق وتحتاج الى معالجات، وهناك ملفات أجلت الى اشهر والى سنين بانتظار رؤى جديدة وقيادة جديدة وقرار سياسي جديد لمعالجتها.

اذن أمامنا سبع تحديات نعيد قراءتها، المتظاهرون أو الاقلية الناطقة، الكيانات السياسية والتعقيدات التي نعرفها وتشكيل الحكومة وعدم نجاح تشكيل حكومة محمد توفيق علاوي كعينة من هذه العينات، القدرات الذاتية لشخص رئيس الوزراء وفريقه، الشعب ومتطلباته والاغلبية الصامتة، ادارة الدولة بحد ذاتها ومؤسساتها، الانتخابات كهدف اساسي للحكومة القادمة والمطلوب من عندها، وطبعاً هذه موازنة وغيرها كلها جزء من البرنامج نفسه، واخيراً الوضع الجيوسياسي وقدرة المرشح على استيعابه والتعاطي معه وإشراك الاطراف الاخرى في

هذه المسيرة. هذه تقريباً ملخص عام بشأن طبيعة التحديات وعمومياتها وفي فقرة (سؤال وجواب) سادخل في التفاصيل.

المحور الثاني الاساسي متعلق بخصوصيات هذه المرحلة والتي تتكون من 5 محاور أساسية او أقسام، طبعاً هذا اذا قلنا ان هناك فروقات ومشتركات في انتخابات 2010 و2014 و2018، فالفروقات مثلاً الواقع الجيوسياسي اختلف تماماً، مثلاً عندنا الآن حدث عالمي متعلق بوباء كورونا وان شاءالله لا يمس اي واحد منا، ولكن بالنتيجة له تداعيات جوهرية على الاقتصاد العالمي وعلى قدرة التعاطي مع الدول مع بعضها وعلى ديمومة التحرك في المجتمعات وحيويتها وتداعياتها اللاحقة والمشاريع الصعب تنفيذها والتي تتوقف وخسائرها وعلى جميع المستويات ليس الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل حتى السياسية هذا الجانب. الجانب الآخر هو نوع من الشعبوية الموجودة في العالم اليوم والتي تؤدي الى استقطابات وتخندقات مجتمعية وهذا نراه واضحاً أكثر في سياسات الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق والمنطقة.

الشيء الثالث هو العقد الاجتماعي، نحن الان نعيش مرحلة استطيع تشبيهها كأننا على مفترق طرق أساسي فموضوع فايروس كورونا قد يؤدي الى انكماش اقتصادي عالمي وايضاً موضوع الشعبوية وتأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، كأنما نحن الآن في نهاية الحرب العالمية الثانية او نهاية الحرب العالمية الاولى، إذ تحصل تغييرات كونية جديدة ومنظومة جديدة قد تحكم العالم واضف لها كنهاية الحرب العالمية الاولى نهاية الانكماش الاقتصادي العالمي الذي صار في أمريكا والعالم بداية الثلاثينات ونهاية القرن الماضي استطيع جمعهم معاً ليكون ما سوف يحصل، وهو مخيف ومهيب ولكن في الوقت نفسه فرصة ومتغير عالمي اساسي، اضف لها الآليات الآن المتعلقة بالعولمة والى ما شابه ذلك.

جانب آخر هناك خصوصية للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة وهذا ايضاً بحد ذاته يحتاج الى اعادة نظر، فالمواطن لن يقبل ان نقول له هذه تركة صدام حسين او ارهاب أو أي مفردة أو عذر من الاعذار الأخرى، وفي النتيجة هناك تحديات اساسية، وهذه خصوصية موجودة الان بها، مواطن اليوم سواء ضمن الاغلبية الصامتة او الاقلية الناطقة يختلف عن مواطن قبل 10 سنوات او انتخابات سابقة.

التحدي الاخر متعلق بخصوصية القوة او الموضوعية او القوة الذاتية للمرشح، المرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء الآن يحتاج الى عنصرين، إذ لا يوجد مثل السابق الاغلبية السياسية التي تتبناه في الوقت الحاضر وهناك حاجة الى قوة موضوعية حتى يرشح حتى لو ليس لديه كل المؤهلات المطلوبة إذ ان القوة الموضوعية قد ترشحهُ، يعني استياء الشارع في البحث عن خصال معينة قد تدفعه الى التغاضي عن خصال اخرى وهي بحد ذاتها مشكلة وشيء جديد، ولكي ينجح الشخص في الترشيح ويدخل التصويت البرلماني فأنه يحتاج الى قوة ذاتية لديه تتعلق بحيويته

وداينامیكيته وقدرته على التعاطي والاستيعاب حتى وصل الى درجة استعداده لإنفاق رأسماله السياسي، وهذا شيء جديد متعلق بالمراحل هذه.

هناك تحدي اخر هو القوة الذاتية المتعلقة بقدرة فريقه على ادارة التناقضات الموجودة وتعقيداتها، ولدينا تجارب عديدة في هذا المجال مثل تجربة السيد محمد توفيق علاوي وعدم نجاحه لأسباب كثيرة والآن عندنا السيد عدنان الزرفي كتجربة سوف نراها كذلك، وقبله كان عندنا تجربة السيد عادل عبد المهدي، بالنتيجة هناك قراءات مرتبطة بخصوصية المرحلة وخصوصية هذا الشخص وبعض الشيء فريقهُ.

واخيراً التحدي الاخير هو تحدي العقد الاجتماعي للمتظاهرين والأقلية الناطقة ولها خصوصية ايضاً إذ لم تكن لها وجود سابقاً وقدرة المرشح على الاستجابة لمتطلباتهم والسماع لرغباتهم واشباعها، فضلاً عن ان المرجعية والامم المتحدة والدول الاخرى كلها تمثّل تحدياً اساسياً ايضاً.

هناك خصوصية اخرى هي العراق، حيث لا ينظر اليه على المستوى الدولي كعنصر ايجابي كامل وانما عنصر عدم استقرار بسبب عقود من الاحداث السياسية المتقلبة ويحتاج الى معالجات داخلية. وقد يتحدث البعض عن الارهاب والهجرة والاستقرار السياسي من عدمه لكن هناك شيء متعلق اخر وهو ان العراق لا يعتبر (دولة مارقة) او (دولة منبوذة) من حيث وضعها السياسي عالمياً وهنا نرى اهمية بيانات مجلس الأمن والسفارات الاجنبية العاملة في بغداد وارائها بشأن العراق والتي تعتبر عنصراً اساسياً من الضروري الاهتمام بها، ولها خصوصية في هذه المرحلة.

اشكركم مرة اخرى وبانتظار ملاحظاتكم واسئلتكم متمنياً ان يكون حديثي مفيداً والاستفادة من ملاحظاتكم وتحياتي وشكراً مرة ثانية للجميع خصوصاً للدكتورة عامرة.

شكرا جزيلا استاذ لقمان على هذه المداخلة التي فتحت الباب لتساؤلات سيتطرق لها الاخوة والاخوات، واود ان ابدأ بالقول ان اهم خصوصية لهذه المرحلة الانتقالية والتي ستقودها حكومة مؤقتة بمهمات محددة ومدة زمنية محددة هو انها سترسم ملامح الدورة القادمة او المرحلة القادمة، وهي ستهييء الارضية لانتخابات عامة قادمة وستعمل على تغييرات مهمة يمكن انها لم تتاح لغيرها بحكم المهمات المحددة، واعتقد ان معوقات بناء الارضية هو الوضع الهش سياسيا وامنيا وهذا يزيد من صعوبة المهمة.

دكتورة كلامك دقيق ومفيد ولكن الآن والى 6 اشهر على الاقل هناك كورونا وتداعياتها حتى لو اكتشفوا غداً معالجات أو لقاح أو غيره، سوف يأخذ أشهر او اكثر، الوضع العالمي اليوم سيذهب الى نقطة توقف مثل المسجل الصوتي الذي يسجل ويتوقف لحظة توقف وليس لحظة إلغاء التسجيل، الآن نحن في لحظة توقف وعلى مستوى عالمي وبالنتيجة هناك ستكون هناك تداعيات اقتصادية وسيتاثر الاقتصاد الريعي. لا نستطيع القول ان قضية الانتخابات سوف تتأجل لان هناك تداعيات أخرى ترافقها، ولا نستطيع القول ان الدولة لديها القدرة على ايجاد بنى تحتية الى ما بعد الانتخابات أو رؤى دولة أخرى. الآن عرفنا ان موضوع التظاهرات ضروري وهي مشكلة مجتمعية وليست سياسية وأمنية فقط لذلك من الضروري ان ننظر اليها، وموضوع الشباب والاقتصاد الريعي ايضاً، اذا صح التعبير فقد ادركنا الآن ان الاستثمارات السابقة لم تكن صحيحة، من الضروري ان تعمل ماكنة المجتمع والدولة معاً حتى نستطيع على ان نغير، وعلينا إعادة النظر في كيفية تحسين وتطوير النظام السياسي، لا ان نقوم بإلغاء المكاسب التي حصلنا عليها مثل حرية السفر وحرية العمل وحرية الاعلام وحرية التنقل وغيرها وهي كلها مكتسبات حرية التعبير عن الرأي، لا نقدر ان نقوم بإلغائها لأنه هناك بعض الانزعاج هنا وهناك او لدينا بعض الاستياء او الغضب من جزئية معينة او موضوع معين أو حتى من النظام نفسه، وعليه لا نستطيع ان احكم اننا نضع ملامح الحكومة او الدولة القادمة، اعتقد انه سابق لأوانه، طبعاً ايضاً يعتمد على الشخص الحاكم فضلاً عن مدى تعاون اطراف النظام السياسي الاخرى، وكم سيعوقون او يدعمون مهمته، اذا دخلنا الانتخابات ولم تكن انتخابات نزيهة كيف سوف يكون أثر هذا الشيء، هل نستطيع ان نضع أسس منظومة جديدة او رؤى جديدة للدولة، الجواب هو لا، فضلاً عن ان موضوع كورونا نحن لحد الآن غير مستوعبين عمقه ومداه وتداعياته.

سؤال رقم (1) كونكم خبير في الشأن الدبلوماسي وعلى اطلاع في توجهات الدول بشكل أكبر، السؤال هو مدى اهتمام المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى بإيجاد ديموقراطية حقيقية في العراق مستندة على اركان وركائز أساسية معروفة تعتمد على حقوق الانسان وعلى وجود انتخابات شفافة تؤمن بنظام الشراكة بالحكم وايضاً وجود مؤسسات حقيقية تدير البلد ومدى اهتمامها بهذا الموضوع أم ان وجهة نظرهم محصورة بان يكون العراق مجرد إدامة لمصالحهم ولا تهمهم الاوضاع ولا الظروف بل مجرد ان تكون هناك بيئة لاستمرار وإدامة مصالح هذه الدول؟.

جواب رقم (1) نحن لا نستطيع ان نقول ان جميع دول العالم تبحث عن مصالحها فقط بعض الدول مثل الولايات المتحدة تمر الان بمتغيرات كبيرة وبعض الدول تمر بقضايا جزئية ليس لديها أثر على المنظومة العالمية، هناك خصال متعلقة، او لنقل لا يوجد مشروع أو نظام عالمي جديد يمر بمراحل جديدة هناك ظواهر مثل ما ذكرت الشعبوية والاستقطابات، وهذا الذي يحصل الان. بخصوص الديموقراطية، المجتمعات تحاول ان تعمل بجهد

لتقوية ديموقراطيتها، مثلاً اليابان وكندا ليس لديهما مشروع بالعنوان الذي نحن نستعمله، أي شيء من هذا القبيل ولا حتى غزو ثقافي ولكن في الوقت نفسه هناك مستوى من المنظومة والرؤى الدولية والقوانين العالمية او الاخلاقيات الكونية وهم يحاولون ان يدعموا ديموقراطيتهم بهذه المواضيع مثل حقوق الانسان والبيئة على سبيل المثال وهذه المشاريع تحاول الدول ان يكون عندها نوع من القوة الناعمة للتأثير ودعم البشرية عموماً او لدعم رؤى أو نظريات معينة عندهم. النقطة الاخرى مشروع اعادة بناء الدول تقريباً الآن غير موجود هذا يمكن انه كان موجوداً في الولايات المتحدة ودول اخرى في الماضي لكن الآن فهو غير موجود. أود القول ان الآخر لن يستنفذ كل امكانياته من أجل بناء الديموقراطية في العراق لكن في الوقت نفسه يعرف خطر الحكم الشمولي على العراق وبالتالي خطره على المنطقة والعالم ككل كما ان بعض بلدان أوروبا مثل المانيا وفرنسا عندها قضية اللاجئين والهجرة مهمة جداً لذلك يعتبرون العراق وسوريا خطر على أمنهم القومي، وهي نظرتهم في هذا الشأن.

نظرة الديمقراطية قضية جيلية ولكننا مدركون ايضاً انه بعد 10 او 15 سنة يجب ان يكون هناك أسس أفضل للديموقراطية، البرلمانيون يجب ان يكون ادائهم أفضل من السنوات السابقة وليس العكس، كما ان موضوع التظاهرات اعتقد انه غير بعض الشيء في رؤاهم وعرفوا ان هناك مبادرات تغيير جيلي داخل العراق، حتى لو أقلية ناطقة قد تزداد وهذا ايضاً مؤشر.

سؤال رقم (2) هل سيستمر المرشح الحالي وهل سينجح بتشكيل الحكومة ام لا؟ وماهو مصير الشد والجذب الذي تقوم بها الكتل الاخرى غير الموافقة او الراضية على السيد عدنان الزرفي، موضوع القضاء والجانب القانوني نحن نشهد ان الخلاف الشخصي بين رئيسي المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الاعلى وانعكس على قضية التكليف وبالتالي احدهم يقول التكليف دستوري والآخر يقول الارجحية هي للمحكمة الاتحادية لكن مجلس القضاء يشكك وهي اشكالية يبدو انه لا احد قادر على حسمها ولا أدري من يحسم موضوع الخلافات بين رئيسي الجهازين القضائيين وهل ستستمر هذه الازمة وكيف ستنعكس على شرعية او استمرار؟.

جواب رقم (2) طلبت من الدكتورة عامرة ان لا أدخل بالشخصنة ليس بعنوان عندي مشكلة شخصية لكن ان لا أدخل بعنوان فلان احتماليته وفشله كذا وكذا وقضايا اخرى وذلك لاعتبارات خصوصية مهنتي ومنصبي ووضعي فضلاً عن التعاطي اليومي لعملي لذلك من الصعب ان أجيب على العنوان وبالنتيجة اعتذر لا أستطيع الاجابة، لكن ملاحظاتك ايضاً دقيقة وصحيحة، ولكن يعكس شيء اساساً ان هناك ضعف في النظام السياسي يعني البنى التحتية والقضائية والقانونية والسياسية تحتاج الى إعادة النظر، لماذا نمر من أزمة الى أزمة، والمفروض هناك منظومة ديموقراطية، هناك وضوح بالأدوار والمسؤوليات، وهناك مسائلة في هذا الجانب، بهذا القدر نعم انا اتفق معك أما بالخصوصية الموجودة الآن اعتذر مرة اخرى وارجو ان تقدر وضعي وعملي بطبيعته .

-استاذ لقمان تحياتي مرة ثانية اقدر حساسية وضعك وموقفك لكن أنا لم يكن هدفي قصدي الحديث عن الاشخاص وانما عن الحالة الموجودة، هناك حالة خلاف حولها وليست موضوع شخص فلان وعلان اقدر وضعك وحرجك من الموضوع.

سؤال رقم (3) مهما كانت شخصية رئيس الوزراء القادم هل يمكنه التغلب على كل هذه التحديات المعقدة خلال مرحلة يطلق عليها انتقالية؟ نبدأ من الاخير :كورونا، ازمة اقتصاد، محاكمة قتلة، انتخابات مبكرة، فساد، حصر السلاح بيد الدولة، موازنة الدولة، النفوذ..الخ ؟ .

جواب رقم (3) نعم صعب جداً لكن يعتمد على قدرة عمق فريقه وسعة وئامه السياسي الموجود لدعمه، إذ ان الشخص بحد ذاته كرئيس مجلس الوزراء يحتاج الى اعضاء كابينته طبعاً وليس فريقهُ فقط، وعليه هناك شخص قد يركز على موضوع الانتخابات ويترك القضايا الأخرى، موضوع الفساد قد لا يقترب منهُ، الازمة الاقتصادية تقول هذه ليست مشكلتي، صحيح ممكن جداً، موضوع تواجد القوات الاجنبية داخل العراق وخروجهم هذا ايضاً، أنا مدرك لهذا الشيء لا أختلف معك، لكن السؤال الذي كان لي ما هي طبيعة التحديات، فأجبت كان جواب شمولي مع ملاحظة ان جنابكم يقول في سؤالكم انسى الشمولية وانما كل جزئية من التحديات صعب وانا لا أختلف معك بهذا الجزء.

سؤال رقم (4) نسبة 90% منا تعرف ماذا تريد الحكومة الايرانية من بالوضع في العراق، سؤالي لسعادة السفير كونه كان يمثل العراق في الولايات المتحدة الامريكية، ماهي الرؤية الامريكية تجاه العراق وماذا تريد أمريكا منه؟ هل تدرك بأن الشعب العراقي يعاني نتيجة الصراع الايراني-الامريكي في المنطقة وهل هناك سبل لدعم العراق بهذا الاتجاه أم إننا اصبحنا في بؤرة الصراع بشكل نهائي بين الجانبين وان مصير الشعب العراقي ليس في الحسبان؟

جواب رقم (4) اعتقد انه من الضروري ان يكون الحديث منفصلاً عن طبيعة العلاقات الجيوسياسية ومتطلبات علاقتنا مع أمريكا وعلاقات ايران مع امريكا وعلاقات العراق مع ايران وعلاقات ايران مع العراق وأمريكا ضمن الساحة العراقية والمنطقة ايضاً. سؤال معقد بصراحة ليست لدي إجابة سريعة تحتاج الى اجابة تفصيلية، بشكل عام علاقات الولايات المتحدة مع العراق مرت بمراحل متغيرة لهذا احتاج الى اجابة مفصلة، هذه المراحل هي علاقة 2003-2011، ومن ثم 2011 الى منتصف 2014، ثم 2014 الى بداية حكومة السيد عادل عبد المهدي والآن، وبالإضافة الى تان عاملها مع ايران اختلف فبالنتيجة هناك متغيرات بين متطلبات امريكا داخل

العراق وايضاً متغيرات العراق مع أمريكا، ومتغيرات أمريكا مع ايران قبل الاتفاق النووي وبعده، الآن بعد حادثة المطار أو نكبة المطار هناك متغيرات كثيرة لا نستطيع بهذه العجالة الإجابة عليها، وأرجو ان يكون هناك فرصة لحديث آخر تفصيلي بشأن طبيعة علاقتنا مع الولايات المتحدة، حتى اقدر أن استفاد من ملاحظاتكم وانا اعطي الاجابة، كحالة عامة أنا أقول أنه هناك عدم وضوح أو انا اسميتها من وقتها قطار الموت يعني علاقة قطار الموت او الخوف مع الولايات المتحدة الأمريكية لنتيجة اسباب كثيرة منها ضعف فهمنا لمتغيرات واشنطن، وعدم تركيز واشنطن على الواقع العراقي بسبب التعقيدات السياسية وغيرها والتي جعلت العلاقة متوترة بعض الشئ، مرات تكون حول محور معين مثل الأمن او مواجهة كيان داعش الارهابي، ومرات تكون متوترة نتيجة موضوع الطاقة، والتمديدات الى حصلنا بموجبها على استثناءات من العقوبات الامريكية على ايران. لهذا اعتقد نحتاج الى حديث ووقت اكثر، واعتذر لان جوابي ليس تفصيلياً وبحد ذاته يحتاج الى تفصيل ولا اعتقد انه كان محور حديثنا هنا.

سؤال رقم (5) في ظل شمول العراق بمؤشرات خطيرة جدا منها الدولة الهشة Fragile State لا يخفى عليكم المؤشرات الفرعية الفظيعة لهذا التصنيف ونحن الان تحت (الانذار عالي) ومؤشر الفساد Corruption كذلك بموقع متقدم جدا، فضلاً عن غيرها من المؤشرات التي تعكس واقعنا الحالي، من بيئة الاعمال الى التنمية البشرية التي وضعت العراق في القاع مع الاسف..الخ. ان واقعنا الان في انحدار خطير جدا بعد ان اصبح السلاح ولغة التهديد والتلويح (بالانقلاب على الديموقراطية) وانتم اعلم بالظروف، سؤالي هو لو فشل السيد المكلف بمهمته كسلفه السيد علاوي ووصلت الامور الى طرق مسدودة في ظل ما تقدم من واقع ومؤشرات، ماهي الخيارات المتوقعة من قبل مجلس الامن او الامم المتحدة، او المساحة القانونية لتحرك الولايات المتحدة الامريكية؟ هل من الممكن العودة الى البند السابع؟ هل سيعتبر العراق مصدر تهديد امني للعالم ؟ ما هي الخيارات الدولية؟.

جواب رقم (5) لا يوجد لموضوع البند السابع والحديث الذي يتكلمون عنه اي واقعية لا على مستوى القانون الدولي ولا على مستوى الواقع السياسي الموجود، نعم العراق بعد موضوع التظاهرات وبعد جلسة مجلس الأمن في بداية كانون الاول/2019 اصدر بياناً كان نوعاً ما داعماً فيه، كذلك مؤشر كلمات اليونامي ومؤشر هناك جزء من التدويل للواقع العراقي هذا ايضاً مؤشر، على هذا القدر صحيح اذا اعتبرنا أن سير عمل الدولة غير مرغوب به من عنوان الديمقراطية وحقوق الانسان هذه كلها مؤشرات لكن بصراحة اخشى من ان تؤدي الى نتائج عكسية ليس سريعة، إذ سيعتمد على الحكومة، لذلك فأن عدم وجود حكومة ذات طبيعة وبرنامج واضح وشخوصاتها يعتبرونها شرعية كاملة عندهم وليس لادارة مرحلة ولا تعتبر حكومة غير شرعية أو اي مفردة من هذه المفردات سوف تساعد وهو امر صحيح ايضاً، لكن لا أعتقد انه سيكون هناك تدويل بالعنوان الذي كنا فيه سابقاً او تحت رعاية المنظمات الدولية ولكن في الوقت نفسه كل هذا لن يخدمنا، اي ان الوقت ليس معنا. لحد

الان ليس عندنا ثقافة فهم ما عبر الحدود واذا عندنا قراءات خاصة، نظرية المؤامرة وغيرها، انا لا اقول انها ليست موجودة ولكن هي ليست ثنائية نعم ابيض او اسود وهذا محاوفي لكل علاقاتنا خارج الحدود.

سؤال رقم (6) أُثير في الحديث الكثير من التصورات عن الدوائر الاساسية الذي يفترض من المرشح لرئاسة الوزراء ان يقوم بمعالجة الكثير من تفاصيلها، النقطة الملفتة للانتباه ان الآباء المؤسسين لفشل الدولة العراقية من عام 2003 الى اليوم ما زالوا هم من يحددون من يكون او لا يكون رئيساً لمجلس الوزراء كيف يمكن للتفكير بإعادة انتاج الأباء الجدد لتجربة جديدة لدولة عراقية حقيقية تنطبق عليها مفاهيم الدولة، السؤال في هذا السياق هو ما هي سيناريوهات المستقبل للأحزاب الذي انتجت هؤلاء الاباء؟

النقطة الثانية ان اغلب النقاط التي أُثيرت عند الحديث عن الموضوع الجيوسياسي، الذي هو مجال عملي، لم تضع في نظر الاعتبار علاقة العراق مع ايران ومع امريكا ودول الجوار والتحديات الدولية مثل موضوع كورونا الحالي، كما لم تأخذ بالاعتبار عندما يتم اختيار شخصية ترشح الى رئيس الوزراء، وقد سمعنا من خلال الاعلام وجود شخصيات اصلاً لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد ولا حتى تملك رؤية بسيطة على مر التاريخ من 2003 الى اليوم حول فكرة ادارة الدولة وفكرة مواجهة مثل هذه التحديات في تصوري كان افضل للقوى السياسية ليس الحديث عن رئيس الوزراء وانما على التشكيلة الكاملة اي رئيس وزراء وحكومة مع برنامج حقيقي يمكن ان نحتكم اليه في ادارة هذه الملفات وعلى وجه الدقة والتحديد الملف الاكثر اهمية هو الانتخابات المبكرة الذي اشرتم اليه اثناء الحديث عن الشعبوية وهي في تقديري من أحد اهم مدخلات انتاج برلمان وحكومات فاشلة تعكس المنهج الشعبوي في التعاطي مع الحياة العامة والسياسة، نحتاج الى نخبة جديدة في مواجهـــــة الشعبوية لانتاج السياســة، السؤال هو كيف تنظرون الى مستقبل الشعبوية في العراق في المرحلة القادمة وما هو تأثيرها في اعادة خلط الاوراق حيال فكرة التوافق من عدمه للمرشح الحالي أو من سيأتي بعده؟

النقطة الاخيرة ننظر الى الدولة في الجيوسياسية على انها كائن حي تمر بمراحل الطفولة والشباب والنضج والاخيرة الشيخوخة عندما تعجز الدولة عن اداء وظائفها فهي بلا شك تمر بمرحلة الشيخوخة، السؤال هنالك من يفكر بجدية وجرأة من داخل هذه التجربة من داخل هذا النظام بإعلان وفاة هذا النظام بشكل عام والبدء بمرحلة جديدة دون الحاجة الى بيان رقم 1، او احتلال اخر على غرار ما حصل بتجربة 2003؟

جواب رقم (6) اتفق مع جوهر مداخلتكم وحتى بعض التفاصيل التي ذكرتها، نعم هناك اشكالية حقيقية ونحن بحاجة الى آباء مؤسسين والى نظام جديد والى جمهورية جديدة او اعادة النظر جوهرياً بالموجود من ناحية الدستور ومن ناحية آليات التعاطي والثقافة المطلوبة من ناحية التشريعات هذا ضروري وهذا شيء طبيعي يعني هو ليس

شيء مقدس فلكل مجتمع متطلباته وحاجاته والتحديات العالمية تتغير فمن الضروري ان يتم التحديث لهُ واعتقد هذه حالة طبيعية وصحية، القداسة هو ان تحمي كرامة الانسان وتلبي احتياجاته، الباقي قابل للنقاش، هذا جانب. الجانب الآخر للقضية خصال المرشح او أي أحد مسؤول ليس شرط رئيس الوزراء، الوزراء والمسؤولون والمستشارون وخبرتهم ودرايتهم وقدرتهم على فهم الموجود، خصالهم وصبرهم واستيعابهم وسعة صدرهم، هذه كلها اراها لحد الآن ليست محورية، حتى الشأن نفسه على خصال عضو مجلس النواب والذي يرشحون نفسهم يعني 7000 شخص يرشح نفسه و200 حزب يرشح للانتخابات، او كما في قضية الترشيحات عند تشكيل اللجنة السباعية إذ كان هناك 31 مرشحاً للتقييم، وهو شي بالعالم كله لا يوجد له مثيل فضلاً عن ان العراق حالته معقدة فأعتقد ان هناك نوع من التقليل من شأن التحدي الذي نواجهه، لا اعتبر ان هناك طرف معين مقصود، لكن ايضاً اقدر ان اقول ان الثقافة العامة غير ايجابية في هذا الموضوع، تحياتي مرة اخرى.

سؤال رقم (7) سؤالي يتعلق بكيفية إدارة ملف رئاسة وزراء ان كان مؤقت او دائمي في ظل استمرار ما يسمى بالحكومة التوافقية ذات الصفات الضعيفة المشتتة والتي لاتتوافق مع مصلحة العراق بتاتاً إنما تتوافق فقط مع نظام المحاصصة الطائفية والقومية المؤدي الى تقاسم الغنائم بين أطراف العملية السياسية دون النظر الى وضع العراق بلداً وشعباً مما ادى الى ما وصلنا اليه من كارثة بأبسط الأوصاف على نطاق دمار العراق كبلد وانهيار الكثير من القيم والمبادئ التي نشأ عليها شعبنا منذ حقب طويلة وكل هذا أمام مرأى ومسمع القائمين على الوضع العراقي وهم الاحتلال الأمريكي وكذلك عصا إيران التي لم تساهم في تغيير او على الأقل محاولة اجبار الأحزاب الشيعية العراقية، والتي تستمع الى ايران بشكل جيد جداً، على تغيير واقع المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية على الأقل لتقديم نموذج مرضي نوعاً ما، بدل ذلك استمر مسلسل التسليح والتحزب والولاء المطلق بدون تقديم اي خدمة للشعب لنصل الى ما وصلنا اليه، لذلك اتساءل وسط هذا الضباب وهذا الغبار المتصاعد وسط سطوة الأحزاب الكردية التي تعمل لقوميتها فقط والأحزاب الشيعية التي تعمل لمصلحة جيوبها فقط والأحزاب السنية التي ليست لديها توجهات وطنية عراقية واضحة، كيف ستتم إدارة بلد بهكذا واقع سياسي معقد بدون بيان رقم واحد؟ أنا ارى انه من الصعب التغيير نحو الأحسن بشكل ملحوظ في بلد يكون اللاعب صاحب الورقة الرابحة فيه لأكثر من ثلاث دورات انتخابية بيد كتل لا تنظر برأيي الى العراق بنظرة وطنية فما بالك برئيس الوزراء الذي يجلس معهم للتفاوض والحصول على الدعم منهم لحكومته؟ ماذا سيقدم لهم؟ عذراً للإطالة وللنظرة السوداوية الواقعية.

جواب رقم(7) لا اسميها نظرة سوداوية وانما قراءتك او المنظور الذي ينظر جنابك من خلاله الى الواقع العراقي من زاوية المحاصصة وزاوية الاثنيات القومية وخريطتها، ولكن هناك متغير مهم وهو ان هناك اغلبية صامتة تبحث وتترقب ومهتمة ولكن لم تتحرك وهناك اقلية نشطة حركت ودفعت دماء كضريبة لدفاعها عن العراق، دولياً مثّل

هذا المتغير اشكالية لنا مع المنظومة العالمية وذريعة للدول اخرى للتدخل في الشأن العراقي وبالنتيجة حصل هناك متغير حقيقي الذي هو عنصر الشارع او العنصر الشبابي او العنصر المنتفض والعنصر المنزعج ان جاز التعبير، وهذا ايضاً أثر على الانتخابات وأثر على استقالة رئيس الوزراء، فبالنتيجة هناك متغير، العالم منبهر بهذا الشيء ومعجب بهذا الحراك الجيلي ايضاً، لذلك علينا نحن ايضاً ان ننظر الى هذا الجزء، فاغلبية المجتمع الآن هي الشباب فبالنتيجة أي قراءة يجب ان تكون شبابية، تركة حزب البعث هي مؤثرة لكن ليست هي العنصر الاساسي في حاضرة ذهن اغلب الشباب والمواطنين وكذلك الواقع الجيوسياسي العالمي ليس حاضراً بالضرورة في ذهنهم، وانما يوميات تعاطيهم فحسب. لهذا تجد المواطن العراقي يعيش ثنائية العالم الافتراضي وتطبيقات واتساب ومواقع التواصل الاجتماعي، مقابل واقع مزري، في بيته قد يكون مرتاحاً عندما ينظر الى هذا العالم وعندما يخرج الى الشارع لا يرى شيئاً يعكس له هذا التطور الذي يحدث في البشرية، هذه كلها مؤشرات ايجابية، بالإضافة عليه انا لا اريد ان اقول ان نظرتك يجب ان لا تكون سوداوية لأسباب كثيرة، كما اطمئنك انني ربما اعرف الواقع اعمق من البعض من جوانب مختلفة ليست سياسية فحسب، بل واقتصادية واجتماعية وهوايتي علم الاجتماع، فبالنتيجة اقرأ قراءات الآخرين كثيراً بشأن العراق اكثر من قراءات العراقيين الداخلية لشأنهم لذا أرى مرآة أخرى للعراق، لكن اقول ان هناك الآن حرية سفر، حرية التفكير حرية التنقل حرية العمل حرية النقد، كلها ايجابيات من الضروري ان نستفاد منها ونستثمرها. عندما نتحدث عن حاجة حكومة السيد عادل عبد المهدي او اي مفردة تعكس شمولية وتعكس ان نوقف ساعة التطور المجتمعي هذه اراه خللاً يمكن ان نستفاد منه، وبالنتيجة المطلوب انتخابات فقط لإرجاع بعض الشرعية وبدل من مشاركة 20% أو 30% في الانتخابات فالمطلوب ان تكون نسبة المشاركة 50% كي نستطيع القول ان هناك نسبة لا بأس بها شاركت في الانتخابات واعطت رأيها، ولكن هذه المرة من الضروري ان تعطي رأيها بشأن المنتخب وبرنامجه، وفي المحصلة يجب ان يكون هناك حراك جديد للانتخابات وليس شيخ العشيرة او الاقطاع السياسي او اي نوع من انواع الاقطاع الاخر هو الذي يحكم مع احترامي للجميع، أعتقد ان اجابتي مطولة لسبب بسيط ان النظرة السوداوية ضروري ان تكون النظرة الاولى وليست الاخيرة او الدائمة، الحراك القادم اصعب بكثير، ونحن ربما لم ننزل الى القاع بعد، وانا في كتابات اخرى خاصة اكتب بشأن التيه المجتمعي، إذ هناك تيه نعيش به اسبابه كثيرة ونحتاج الى ان نخرج منه لكسر قيود كثيرة بأذن الله عن طريق مثل هذه الحوارات وغيرها، ونقطة التفاؤل هي مقدمة أساسية للتطور.

سؤال رقم (8) من واقع خبرتكم السياسية وإحاطتكم بتجارب سياسية ومجتمعية سابقة، هل انتم متفائلون؟ بصفة شخصية : هل ترون نوراً في نهاية النفق ؟

جواب رقم(8) انا اكتب وكتاباتي دائما احاول من خلالها ان ابحث عن الجزء النير او الخير او المفيد ولكن في الوقت ذاته احاول ان اعمل كشف كامل، لدي مشروع مستقبلي انتهيت منه اسمه(عراق 2040) يتحدث عن

قراءاتي الشاملة للواقع العراقي واقصد اقتصادياً ومالياً وسياسياً ومجتمعياً وانا اعمل عليه منذ اكثر من سنة حيث اكتب وابحث به ووصلت الى مراحل مهمة فيه ومن المؤمل ان انشره قريباً إن شاء الله، واتحدث فيه بالتفصيل عن مخاوفي الحقيقية في ان العقل الجمعي يحتاج الى اعادة نظر وإعادة برمجة من جديد اذا صح التعبير. قراءتنا الى ان البلدان كلها ضدنا لم تعطنا قراءة أخرى تشير الى ان هناك خلل او بعض الخلل مجتمعياً بحيث يؤدي الى ان لا تكون علاقاتنا على وئام مع الدول، هذا قطار الخوف اسميه مع الولايات المتحدة ايضاً مع دول اخرى عندنا يوم جيد ويوم سيء مع دول الجوار ايضاً، وبالنتيجة انها ليس قضية تفاؤل او تشاؤم فالحراك المجتمعي الشبابي وغيره اعطاني جرعة تفاؤل عالية بينما لم يعطني النضج السياسي هذا الشيء وهي علامات مختلفة لا نستطيع ان ننظر اليها كابيض او اسود وانما مؤشرات قسم جيد يحتاج الى مراجعة وهو لم يتطور ابداً، ونحتاج الى وقفة ومراجعة في هذا الجانب إذ ان الخلل هو مجتمعي وليس خللاً لشخص أو طبقة، عندما ندرك ذلك الشيء فالأغلبية الصامتة ستكون ناطقة، ولا ندفع ضريبة الاقلية الناطقة الآن لأنها ستكون أقل بينما سيكون المردود أعلى بكثير.

سؤال رقم(9) هناك حالة من عدم الانسجام الكامل في برنامج رئيس الوزراء المكلف من حيث التوقيتات والتشعبات، ما رأيكم بأقرب الاحتمالات ان لم ينجح في برنامجه، هل نتجه الى التقاطعات، ام الاتجاه سيكون نحو إنتاج مشروع جديد؟ وماهي ملامح المشروع الجديد؟

جواب رقم(9) اعتقد انه لم يحن الوقت بعد لمعرفة برنامج المرشح للحكم عليه، ولم افهم ماذا تقصد بالمشروع الجديد؟

تكملة سؤال رقم(9) اقصد بالمشروع الجديد هل سيكون حلم الديمقراطية في خطر ؟

تكملة جواب رقم(9) نعم قد يكون في خطر من ناحية حيوية ونقاهة الديموقراطية ولكن اقول هذا نوع من الديموقراطية العراقية إذ ان المجتمعية الديموقراطية هي ليست حزمة واحدة (Package) واضحة وانما يكيف ذلك بحسب المجتمع. حيث ان قسم من المجتمعات عشائرية قبلية وقسم اخر مدنية بحتة وقسم تبحث عن الحداثة مع الديموقراطية، وقسم ترجع للمحافظة بالنتيجة افضل ان يكون السؤال المطروح هو ما هي الديمقراطية المناسبة لنا، وليس الديموقراطية الامريكية واليابانية غير العراقية فهي لا تفيدنا، الشيء ذاته بالنسبة للمتطلبات الأخرى مثل قضية سلطة القانون، ففي امريكا عندهم السلاح متوفر بينما في بلدان أخرى لا يسمح بالحمل أو التداول كما في بريطانيا مثلاً، بالنتيجة نحتاج ان نعرف ما هو الممكن والمناسب للمجتمع العراقي، ومن الضروري ايضاً بالنسبة للعراق ان يواكب معايير المنظومة الدولية مثل حقوق الانسان وانواع الحقوق الاخرى ولكن هذا يحتاج له ان ندرك وان نستوعب انه لا نختلف عن المجتمعات الاخرى، انا عندي ملاحظة عامة عندما نذكر نحن غير شكل وحالة

خاصة أنا أعتبر هذا بحد ذاته نظرة سلبية وشاذة بين المجتمعات الاخرى التي مرت بما هو اسوأ من العراق فضلاً عن ان امكانيات العراق افضل بكثير من البلدان الاخرى وعليه نحتاج الى نوع من النضج والايجابية والبحث عن الحلول وليس جلد الذات.

سؤال رقم(10) تطرق رئيس الوزراء المكلف السيد عدنان الزرفي إلى نقاط عديدة في برنامجه منها حصر السلاح بيد الدولة، هل برأيكم أن المكلف جاء لمرحلة انتقالية لإكمال الانتخابات ام انه سيكمل فترة السيد عادل عبد المهدي؟

جواب رقم(10) اعتقد ان الأولوية ستكون لإجراء الانتخابات، وقد ذكر المرشح 12 نقطة ولكن اعتقد ان موضوع كورونا وأسعار النفط وغيرها قد تأخذ الأولوية نظراً للتداعيات والامتدادات، وبالنتيجة الأولوية قد تعطى الى الانتخابات، ولكن حتى الانتخابات تحتاج الى ظروف خاصة يجب تهيئتها.

مداخلة د. عامرة – شكرا للدكتور لأنه ذكر النقاط العديدة التي اشار اليها رئيس الوزراء المكلف في كلمته الاولى مع الجمهور وهو ليس برنامج وانما توجهاته واولوياته، واعتقد انها اولويات واسعة لا تناسب سنة واحدة على الاكثر واود التركيز هنا على الرسائل التي ارسلها المكلف من خلال كلمته؛ إذ لفت انتباهي انه عندما وصل الى محور العلاقات الخارجية قال (ان الاوان لنبدأ مرحلة العراق اولا) ماهي الرسالة ؟ هناك من قال هذا توجه وطني واخرين وانا منهم اعتقد انها رسالة الانكفاء والانغلاق والانزواء في حين نحن بوضع اقتصادي وامني وسياسي نحتاج فيه للتنسيق مع جميع الدول، واعتقد ان الخطاب السياسي للمسؤول مازال منذ 2003 يثير مشكلات وهو غير مدروس ويحتاج الى مراجعة وتدريب ليكون خطابا موفقا.

سؤال رقم (11) يدور بفكري بعض الاسئلة منها:

١. ماهي أولويات رئيس الوزراء القادم التي لابد التركيز عليها فقط، فهو لا يملك عصى موسى للتغيير والاصلاح المنشود وبفترة قصيرة ؟
٢. هل رئيس الوزراء القادم سيكون لفترة انتقالية أو مؤقتة أم سيكمل المدة الدستورية لحكومة السيد عبد المهدي وهل يوجد قانون أو مادة تلزمه بإقامة انتخابات مبكرة؟ وقد يتعذر بعدم جهوزية المفوضية للانتخابات لإقامتها وبالتالي تبقى في وقتها المحدد سابقا.
٣. هل ننتظر من الطبقة الحاكمة ترشيح رئيس وزراء وحكومة تكون مختلفة عن الحكومات السابقة في فسادها وهي مبنية على تقاسم الحصص والميراث والتنازلات والتوافقات ؟

٤. هل ننتظر من الحكومة القادمة الاصلاح وضرب المفسدين الكبار وصغارهم؟
٥. ما أسباب تخبط الكتل الشيعية وانعدام الرؤيا لديهم وكان ذلك جلياً عند ترشيح رئيس الوزراء الاخير السيد محمد توفيق علاوي ومن ثم الاعتذار؟

جواب رقم(11) الاسئلة بعضها تفصيلية الا انه يمكنني القول نظراً لخصوصية وضعي والتجربة التي مررت بها في الاشهر الاخيرة فانه من صعب علي ان اعطيك اجابة تفصيلية ولكن سوف أجيب بالآتي، ان قضية الاولويات هي بالنتيجة تعتبر ان الانتخابات هي الاولوية الاولى لانها تضفي الجرعة التشريعية من جديد الى واقع المؤسسات التشريعية والتنفيذية، واستقالة الحكومة اتى من هذا المنطلق. قضية النقطة الثانية آليات الترشيح وغيرها هذا نوع من الجدال سيستمر الى حد ان يكون هناك منظومة سياسية انضج او اذا صح التعبير منظومة حزبية بالعراق تنظر الى الحزبي من منطلق اخر، وهذا يحتاج الى تطور ويحتاج الى وقت. قضية الاصلاحات وغيرها سيأخذ وقت انا متيقن من عنده فبالنتيجة الانتخابات ستكون هي الأولوية. أما قضية التخبط فهي حالة مجتمعية وسياسية عامة واعتقد انه يحتاج الى ان نكون ايجابيين بالطرح ونوضح كيف افادتنا هذه التجربة وننظر اليها بالإيجاب، واعتبره مهماً، وباقي الحديث يحتاج الى حديث اطول واعمق اذا صح التعبير.

سؤال رقم(12) اود معرفة رأي الاستاذ لقمان في الطريقة التي ينبغي لرئيس مجلس الوزراء المقبل ان يتعامل معها في ضوء تحديين بارزين :
الأول / ان كيان الدولة بمفهومها التقليدي يعيش أزمة حقيقة في العراق، فهناك تشتت واضح وبعثرة في اجهزتها المختلفة وضعف مرجعياتها القانونية والسياسية وحتى الامنية. فمن المثير للاستغراب التنافر الموجود بين الأجهزة القضائية كالمحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى و التسقيط المتبادل مما سينعكس سلبا على العملية السياسية برمتها والانتخابية بشكل خاص، وليس ببعيد علينا التفسير المتناقض لكلا الجهتين حول صلاحية رئيس الجمهورية في التكليف. وكذلك الحال في مرجعيات العمل الدبلوماسي وقيادة السياسة الخارجية والتجارة الدولية وانفلات السلاح والقائمة تطول فضلاً عن فوضى العمل التشريعي. ما يجعل توصيف القائمين على إدارة الدولة اشبه بجماعات ضغط (لوبيات) منهم الى قادة حتى وصل الحال ان يتجه رأس الجهاز التنفيذي في تعاطيه مع المشكلات الى الشكوى.
الثاني / وهو نتيجة للتحدي الأول المتمثل بفقدان ثقة المواطن بالدولة وبالعملية السياسية.

جواب رقم(12) نعم هناك حراك داخلي بين مؤسسات الدولة قد يكون طبيعياً اذا كان الظرف طبيعي ولكي تتحسن وتتطور وتصبح ذات جودة فأنه يحتاج الى بنى تحتية ونخبة تستوعب هذا التطور وتعتبر جزء من تطور منظومة الدولة ولكن قبل هذا وذاك من الضروري ان يكون هناك مراجعة ايضاً. إذ نرى هناك قوانين متناقضة نظراً

لوجود تركة قانونية تشريعية ثقيلة ومجتمعية ايضاً ونحتاج عند النظر الى المستقبل الى تصفية هذا التركة وليس تصفيرها، ولكي نقوم بهذه التصفية نحتاج ان تكون مؤسساتنا نشطة وتراجع التشريعات وتحاول ان تخلق منظومة جديدة مثلا المنظومة الالكترونية لمعالجة الخلل الموجود بالمنظومة الورقية وهو موضوع يحتاج الى جهود. الشيء ذاته ينطبق على المستوى التشريعي ايضاً من حيث معرفة اين سيؤثر القانون الجديد عند تبنيه؟ واين يحتاج الى تناقض؟ اذاً نحتاج الى نضج في مؤسسات الدولة التشريعية التنفيذية القضائية فضلاً عن الحاجة الى وجود دور لمؤسسات اخرى مثل المراكز البحثية والجامعات لإنضاج الحراك لان الموضوع غير متعلق فقط بالدولة وانما المجتمع ايضاً لان المنظومة الديموقراطية تحتم على الجميع المشاركة في عملية صنع القرار وهو جانب آخر ايضاً، لذلك اعتقد ان هذه هي الاشكالية التي تحدث في الوقت الحاضر. الاشكالية الاخرى هي عندما نريد ان ننسى كل الماضي ونتحرك من الآن فقط فانه لن يكون لدينا تراكمية لا بالأشخاص ولا تراكمية في المفاهيم والتطور فيه وهو بُعد اخر من الضروري ان يؤخد بنظر الاعتبار.

اما الملاحظة الثانية وهي قضية فقدان الثقة بين المواطن والدولة والعملية السياسية، نعم فالحراك الشعبي الذي يحدث منذ تشرين الاول/2019 وعدم وئام الطبقة السياسية كلها افرازات هذا الوضع. اذا جرت الانتخابات الآن يجب ان يكون هناك مشاركة كبيرة لكي تعطي حيوية وجرعة تشريعية لإعادة شحن العملية السياسية وإلا عموماً فالمؤشرات لا تكون جيدة.

مداخلة (1) من الصعب جداً فهم كيف لنظام منذ تأسيسه بعد عام 2003 ولغاية الان لم يتمكن من تحديد المصلحة الوطنية بأوجهها المتعددة (بقاء الدولة وأمنها، النمو الاقتصادي، القوة، والمحافظة على الثقافة الوطنية وغيرها) ان ينتج قيادة واعية تستطيع ان تقود البلاد الى بناء دولة حديثة تتفهم النسق الدولي وتصنع المستقبل.

جواب السفير لقمان الفيلي – نحتاج ان نتفق على الأوليات اولاً وبعدها نعرف ونتفق على التفاصيل.

مداخلة رقم(2) ذكر جنابكم ان التحديات والعوارض المتوقع مواجهتها من قبل رئيس الوزراء المرشح، وأود أضيف أن جذر كل المشكلات والأزمة السياسية المستدامة والحالية عائد لشرعية الانتخابات السابقة والتي لم تحصل القوى الحاكمة فيها على أكثر من 25% بأحسن الاحوال يقابلها حراك شبابي أو جماهيري يقول "نحن الشعب" استنادا لحيوية الشباب التي ذكرها جنابكم، ومن ثم ارتباك أهداف هذا الحراك وضبابيته، واصرار بعضهم على تجاوز الشرعية الدستورية والمطالبة ان يكون لساحات الحراك مرشحها لرئاسة الحكومة، ليصبح الحراك جزء من المشكلة بدلاً من أن يصحح مسارات العملية السياسية البنيوية المتخبطة، أضيف لتحدياتكم القيمة تحدياً اخر هو إدارة التنوع والتعدد العراقي الذي يعتبر الحراك الاحتجاجي يمثل لون معين من الطيف العراقي، لذا هو غير

مستعد أن يتنازل من حصته في توزيع السلطة خشية الهيمنة اللاحقة فكيف يتصرف رئيس الوزراء المكلف مع هذا التحدي. التحدي الأهم هو أن الإدارة الأمريكية الحالية لا تريد العمل بالتوازن المعمول بين مصالح الغرب ومصالح إيران كما كان معمولاً في الإدارات السابقة للرئيسين بوش وأوباما، فالرئيس ترامب يريد ضم العراق لمحور مواجهة إيران والأخيرة تملك القوى الفاعلة فكيف السبيل لرئيس الوزراء الجديد لمواجهة هذا التحدي.

مداخلة رقم(3) سؤالي بشأن القدرات الذاتية والموضوعية لشخص رئيس الوزراء المكلف، إذ اعتقد انه في ضوء ما ذكرته من شروط يجب ان تتوفر في المرشح الجديد وما يمتاز به من قدرات ذاتية وموضوعية هو او أي شخص في فريقه، اعتقد انه من الصعب ان يمرر اي شخصية مرشحة في الوقت الحاضر خصوصاً بعد تجربة السيد عادل عبد المهدي حتى وان كان الشخص حصل على ثقة البرلمان وعمل فترة من الزمن ايضاً ومن ثم تجربة السيد محمد توفيق علاوي، وايضاً الزرفي هي التجربة الثالثة، اعتقد كل هده التجارب تشير الى ان القدرات الموضوعية على فرض وجودها لا يمكن ان تكون هي المحدد الاساسي والرئيس في منح الثقة لرئيس الوزراء المرشح.

بالنسبة الى فأن شخصية الزرفي كمرشح اعتقد ان له تجربة عمل سابقة لم تأتي من فراغ كان محافظاً للنجف الاشرف وادائه السابق لا بد ان يحضر كأحد موارد التقييم له في تجربته الجديدة، اعتقد الرجل لا يحظى بقبول واسع، واعتقد ان هناك اطراف رئيسة واساسية في العملية السياسية هي معارضة ورافضة له، واعتقد ان تمريرهُ سوف يكون صعب جداً الا في حالة فرض ارادة سواء كانت اقليمية او دولية وربما يدخل البلد لا سامح الله في صراعات داخلية، ولا شك ان الوضع العام الحالي للبلاد (مواجهة فايروس كورونا) هو المانع من ظهورها وبيان موقف تجاه هذا المرشح.